

Distr.: General
3 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار

في جمهورية أفريقيا الوسطى

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار
في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه
٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٠ ٧٢٧ ٩٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٨٧١ ٦١٦ ٣٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٤٩ ١١١ ٦٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	٨٨٢ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^(أ)	٨٨٢ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار ^(ب)
نقص الإنفاق المتوقع للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^(أ)	صفر دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	٩٤٥ ٥٣٢ ٦٠٠ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	(١ ٣٢٠ ٧٠٠ دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	٩٤٤ ٢١١ ٩٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(ب) قبل الانتهاء من إعداد هذا التقرير، قدمت اللجنة الاستشارية موافقتها على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٢٠ ٢١١ ٥٠٠ دولار، بحيث أصبح مجموع الموارد المتاحة ٩٠٣ ٠١١ ٥٠٠ دولار.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات وتوصيات اللجنة بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة باستنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة (A/72/789). وترد أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس فيما يتعلق تحديدًا ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧١/٧٠ مبلغاً إجماليه ٩٠٠ ٧٢٧ ٩٢٠ دولار (صافيته ٢٠٠ ١٧٦ ٩٠٩ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع نفقات تلك الفترة مبلغاً إجماليه ٨٧١ ٦١٦ ٣٠٠ دولار (صافيته ٥٠٠ ٢٨٧ ٨٥٩ دولار). ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٤٩ ١١١ ٦٠٠ دولار، بالقيمة الإجمالية، ٥,٣ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ٤٠٠ ١٧٢١ دولار، أي بنسبة ٠,٤ في المائة) وتحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٢٠٠ ٩٣٤ ٦٥ دولار، أي بنسبة ١٩,٦ في المائة)؛ (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٠٠٠ ٥٤٤ ١٨ دولار، أي بنسبة ١١,٣ في المائة). ويرد تحليل الفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/637).

٣ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية عن المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الفقرات الواردة أدناه.

٤ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في التقارير التي أعدها الأمين العام عن تمويل البعثة، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وفي التقرير، أبدى المجلس ملاحظات وأصدر توصيات تتعلق بالبعثة بشأن المسائل التالية: (أ) نقص الإنفاق عن المعتمد في الميزانية وعمليات النقل (المرجع نفسه، الفقرات ٦٣ إلى ٧٨)؛ (ب) العمليات الجوية (المرجع نفسه، الفقرات ٩٤ إلى ١٠٤ و ١٦٣ إلى ١٦٩)؛ (ج) الموارد البشرية (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦٠ إلى ٢٧٤)؛ (د) أماكن إقامة الوحدات (المرجع نفسه، الفقرات ٤٩٢-٤٩٨). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تنفذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ ما قدره ٩٠٠ ١٠٥ ٧١٥ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الجارية، سيعادل مجموع النفقات التقديرية الاعتماد البالغ ٨٨٢ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، مما سيسفر عن توقع الاستخدام الكامل للميزانية المعتمدة.

٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٨، طلب المراقب المالي موافقة اللجنة على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٥٠٠ ٢١١ ٢٠ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية من الأفراد العسكريين على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، الذي رفع فيه المجلس الحد الأقصى لقوات البعثة المتكاملة إلى ٦٥٠ فرداً من الأفراد العسكريين. ويغطي المبلغ المطلوب تنفيذ الأنشطة المرتبطة بنشر الأفراد العسكريين الإضافيين البالغ عددهم ٩٠٠ فرد، بما يشمل الأعمال التمهيدية المتعلقة بآماكن الإقامة، وتحويل وحدة واحدة من وحدات دعم الحماية إلى وحدة شرطة مشكّلة، وإعادة تشكيل الوحدات القائمة لزيادة الحماية. وإذ لاحظت اللجنة الاحتياجات الإضافية من الأفراد العسكريين ومستوى إنفاق البعثة في الفترة الحالية، فقد وافقت على طلب الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٥٠٠ ٢١١ ٢٠ دولار.

٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن حالة شغل الوظائف في البعثة المتكاملة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ كانت كما يلي:

الفترة	الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(١)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (نسبة مئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	١٦٩	١٤٧	١٣,٠
أفراد الوحدات العسكرية	١١ ٤٨١	١٠ ٥٨٥	(٠,٠) ^(٢)
شرطة الأمم المتحدة	٤٠٠	٣٨٥	٣,٨
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٦٨٠	١ ٦٦٣	١,٠
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٧٥٨	٦١١	١٩,٤
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٢١	٩٧	١٩,٨
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥٦٥	٤٢٣	٢٥,١
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٤٠	٢٩	٢٧,٥
الموظفون الوطنيون	٩	٢	٧٧,٨

الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (نسبة مئوية)	الفئة
متطوعو الأمم المتحدة			
١٩٩	١٧٣	١٣,١	المتطوعون الدوليون
٥٥	٥٤	١,٨	المتطوعون الوطنيون
١٠٨	١٠٥	٢,٨	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) يمثل الحد الأقصى لقوام الأفراد المأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

(ب) معدل الشواغر مستمد من حالة شغل الوظائف مقارنة بالمستوى المأذون به في الأصل للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ البالغ ١٠ ٥٨١ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧) الذي أذن المجلس بموجبه بإضافة ٩٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية ليلعب المجموع ١١ ٤٨١ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مجموع المبالغ التي قُسمت أنصبة مقررّة على الدول الأعضاء لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٣ ٤٢٤ ٥٤٧ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ المذكور ٣ ٠٧٧ ٧١١ ٠٠٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره ٣ ٤٦ ٨٣٦ ٠٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة أن الرصيد النقدي للبعثة المتكاملة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨ قد بلغ ٣٦١ ٣٣٠ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ ١٤٠ ٨١٥ ٠٠٠ دولار، ليتبقى بذلك مبلغ نقدي قدره ٢٢٠ ٥١٥ ٠٠٠ دولار.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ الرصيد غير المسدّد من تكاليف القوات ٣٣ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار، وبلغ الرصيد غير المسدّد من تكاليف المعدات المملوكة للوحدات ٣٧ ٥١٨ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أبلغت اللجنة بأن مبلغاً قدره ٢ ٢٧٩ ٠٠٠ دولار قد سُدد، حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٨، لتسوية ٥٧ مطالبة منذ إنشاء البعثة وأن هناك ٢٧ مطالبة بتعويضات الوفاة والعجز لم يُت فيها بعد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية العدد الكبير من المطالبات التي لم يُت فيها بعد في البعثة، وتتوقع تسوية جميع المطالبات المعلقة على وجه السرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراسات التخطيط

١٠ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في قراره ٢١٤٩ (٢٠١٤) ومدّدها مؤخراً في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويقدم الأمين العام موجزاً للأولويات الرئيسية وافتراسات التخطيط للبعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ٧ إلى ٣٨ من تقريره بشأن الميزانية المقترحة (A/72/779).

باء - الاحتياجات من الموارد

١١ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما قدره ٦٠٠ ٥٣٢ ٩٤٥ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٦٠٠ ٧٣٢ ٦٢ دولار، أي ٧,١ في المائة، مقارنة باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨^(١). ويعكس ذلك الزيادات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، التي يقابلها جزئياً انخفاض مقترح في التكاليف التشغيلية على النحو المبين أدناه. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (المرجع نفسه).

١ - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

الفترة	العدد المأذون به للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(١)	العدد المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
المراقبون العسكريون	١٦٩	١٦٩	-
أفراد الوحدات العسكرية	١٠ ٥٨١	١١ ٤٨١	٩٠٠
شرطة الأمم المتحدة	٤٠٠	٤٠٠	-
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٦٨٠	١ ٦٨٠	-

(أ) يمثل الحد الأقصى لقوام الأفراد المأذون به.

(ب) عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧) الذي رفع المجلس بموجبه الحد الأقصى لقوام قوات البعثة المتكاملة إلى ١١ ٦٥٠ فرداً من الأفراد العسكريين، فيما مثل ٩٠٠ فرد إضافي من الأفراد العسكريين.

١٢ - ويصل مبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٤٨٧ ٥٣٨ ٥٠٠ دولار، فيما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٥٣١ ٥٠ دولار أي نسبة ١١,٦ في المائة مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتعزى الزيادة المقترحة أساساً إلى زيادة الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) الوحدات العسكرية (٨٠٠ ٣٩٢ ٤٨ دولار أي ١٣,٦ في المائة)، نظراً لزيادة قوام القوات المأذون به، وارتفاع تكاليف نشر المعدات الرئيسية، وانخفاض سعر الصرف إلى ٠,٨٣٧ يورو مقابل دولار الولايات المتحدة؛ (ب) وحدات الشرطة المشكّلة (٨٠٠ ٢٨٨٠ دولار أي ٥,٣ في المائة)، فيما يعزى إلى تطبيق معدل شواغر أدنى، وسعر صرف أقل قدره ٠,٨٣٧ يورو مقابل دولار الولايات المتحدة، وإعادة تشكيل وحدة من وحدات دعم الحماية إلى وحدة شرطة مشكّلة (A/72/779، الفقرتان ١٦٧ و ١٦٨).

١٣ - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات أشار في تقريره إلى أن البعثة لم توفر في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ أماكن إقامة مناسبة لما مجموعه ٥ ٤٥٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، واضطرت البعثة إلى سداد ما يتصل بذلك من مبلغ قدره نحو ٦ ملايين دولار للبلدان المساهمة بقوات.

(١) قبل الانتهاء من إعداد هذا التقرير، قدمت اللجنة الاستشارية موافقتها على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ ٢١١ ٥٠٠ دولار، بحيث أصبح مجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ يبلغ ٥٠٠ ٩٠٣ ٠١١ دولار. وستمثل الميزانية المقترحة للبعثة المتكاملة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ زيادة قدرها ١٠٠ ٥٢١ ٤٢ دولار أي بنسبة ٤,٨ في المائة، مقارنة بمجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

ورأى المجلس أن من الضروري أن توفر البعثة أماكن الإقامة اللازمة والملائمة في أقرب وقت ممكن، وأوصى بأن تقوم الإدارة، بالتعاون مع البعثة، بتحليل استخدام المباني الجاهزة من أجل تجنب إقامة الوحدات في الخيام (انظر الوثيقة A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات من ٤٩٢ إلى ٤٩٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه في الوقت الحالي، يعيش ما نسبته ٥٩ في المائة من قوات البعثة التي لا تتمتع بالاكتمال الذاتي من حيث أماكن الإقامة في أماكن ذات جدران صلبة، ومن المتوقع أنه سيجري بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٩ استيعاب جميع القوات في مرافق ذات جدران صلبة. واللجنة على ثقة في أن البعثة ستعزز جهودها الرامية إلى ضمان توفير أماكن إقامة قياسية لأفراد الوحدات العسكرية تستوفي معايير الأمم المتحدة، من أجل تجنب الحاجة إلى دفع الغرامات.

١٤ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٧٥٨	٧٠٤	(٥٤)
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٢١	١٠٨	(١٣)
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥٦٥	٥٠٢	(٦٣)
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	٤٠	-	(٤٠)
الموظفون الوطنيون	٩	-	(٩)
متطوعو الأمم المتحدة			
المتطوعون الدوليون	١٩٩	١٦٧	(٣٢)
المتطوعون الوطنيون	٥٥	٤٣	(١٢)
المقدمون من الحكومات	١٠٨	١٠٨	---
المجموع	١ ٨٥٥	١ ٦٣٢	(٢٢٣)

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٥ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٢٠٣ ٨٢٤ ١٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٤٣ ١٥٦ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٢٦,٩ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتعزى الزيادة المقترحة أساساً إلى زيادة الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) الموظفون الدوليون (٤٠٠ ١٧١ ٤٣ دولار، أو ٣٤,٤ في المائة)، بسبب تطبيق معدل شغور أدنى، وارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الدوليين استناداً إلى جدول المرتبات المنقح، والتحويل المقترح لما عدده ٣١ وظيفة مؤقتة إلى وظائف ثابتة؛ و (ب) الموظفون الوطنيون (٢٠٠ ٩٧٠ ٦ دولار، أو ٥٧,٩ في

المائة)، بسبب تطبيق معدل شغور أدنى، وتطبيق سعر الصرف البالغ ٥٤٩,٠١٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، وارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الوطنيين استنادا إلى جدول المرتبات المنقح، والتحويل المقترح لما عدده ٨ وظائف مؤقتة إلى وظائف ثابتة (انظر الوثيقة A/72/779، الفقرتان ١٦٩ و ١٧٠).

معدلات الشغور

١٦ - تعكس التكاليف المقدرة اللازمة للموظفين المدنيين عوامل شغور نسبتها ٨,٣ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٥,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١٢,٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و ٢,٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، و ٨,٣ في المائة للأفراد المقدمين من الحكومات (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٥).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

١٧ - يُقترح ما مجموعه ٦٣٢ ١ وظيفة من الوظائف الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو ما يعكس التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي التي تشمل إنشاء ٤ وظائف، وإلغاء ٢٢٧ وظيفة ثابتة/مؤقتة، وإعادة تصنيف ٨ وظائف، وتحويل ٣٩ وظيفة ثابتة إلى وظيفة مؤقتة، ونقل ٣٦ وظيفة، وإعادة ندب ١٦ وظيفة.

١٨ - ويُقترح إنشاء أربع وظائف جديدة على النحو التالي: (أ) وظيفة كبير موظفين مدافع عن حقوق الضحايا (ف-٥)؛ و (ب) ووظيفتان لمعاون للشؤون السياسية (ف-٢)؛ و (ج) ووظيفة كبير موظفي المشتريات (ف-٥). ويذكر الأمين العام أن شاغل الوظيفة المقترحة لكبير الموظفين المدافع عن حقوق الضحايا (ف-٥) سيواصل إنشاء وتحسين الآليات لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين، والإشراف على إنشاء آلية لحماية الضحايا ومقدمي الشكاوى والشهود المعرضين لخطر التهديد وأعمال التخويف والانتقام. وسيقوم شاغلا الوظيفتين المقترحتين لموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) بدعم عمل البعثة المتعلق بالمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة ودعم ورصد البسط المتوقع لسلطة الدولة مع إحرازها التقدم. ويقترح إنشاء وظيفة كبير موظفي المشتريات (ف-٥) من أجل تحسين كفاءة وفعالية وظائف الشراء على مستوى البعثة مع مراعاة حجم المعاملات والحاجة إلى الرقابة والضوابط الداخلية الملائمة (المرجع نفسه، الفقرات ٤٩ و ٨٧ و ١٣٥ و ١٣٦). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الأربع المقترحة.

١٩ - ويقترح إلغاء ٢٢٧ وظيفة ثابتة/مؤقتة، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة تركيز البعثة على الأنشطة الأساسية لحفظ السلام، وتحديد الأولويات الجغرافية لولايتها، والهيكلة المنقح للمكاتب الميدانية في منطقة عملياتها، والتقدم المحرز في بعض المجالات الفنية، وقدرة شركائها على الاضطلاع بأدوار أكبر (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الإلغاء المقترح للوظائف.

٢٠ - ويقترح الأمين العام أيضا إعادة تصنيف ثماني وظائف على النحو التالي: (أ) ثلاث وظائف لرؤساء مكاتب (مد-١) إلى وظائف من الرتبة ف-٥؛ و (ب) وظيفتان لرئيسي مكتب (ف-٥) إلى وظيفتين من الرتبة ف-٤؛ و (ج) وظيفتان لموظفين للشؤون السياسية (ف-٤) إلى وظيفتين من الرتبة ف-٣؛ و (د) وظيفة واحدة لموظف للشؤون الجنسانية (ف-٤) إلى وظيفة من الرتبة ف-٥.

وفيما يتعلق باقتراح إعادة تصنيف الوظائف الخمس لرؤساء المكتب، يشير التقرير إلى أن البعثة ستخفض بصورة طفيفة قدرتها في الميدان وستنفذ نمجا ثلاثي المستويات إزاء أولويات عملها من الناحية الجغرافية، مما سيؤدي إلى تقليص المسؤوليات العامة لرؤساء المكاتب في تلك المواقع (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٧ و ٤٨). وفي حين ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترح إعادة تصنيف الوظائف الخمس لرؤساء المكاتب، ترى أنه ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات أكثر تفصيلا إلى الجمعية العامة عن الأساس المنطقي لعمليات إعادة التصنيف هذه.

٢١ - ويشير الأمين العام إلى أن من المقترح تحويل ٣٩ وظيفة مؤقتة إلى وظائف ثابتة، ويرجع ذلك أساسا إلى الطبيعة المستمرة لأنشطة كل منها، وتشملوظيفتين مؤقتتين في دائرة السلوك والانضباط، و ٧ وظائف مؤقتة في مكتب مفوض الشرطة، ووظيفة مؤقتة واحدة في وحدة المطالبات، و ٧ وظائف مؤقتة في مركز دعم البعثة، ووظيفة مؤقتة واحدة في مكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات، و ١٦ وظيفة مؤقتة في قسم الهندسة وإدارة المرافق و ٥ وظائف مؤقتة في قسم المشتريات (المرجع نفسه، الفقرات ٦٦ و ٧٥ و ١١٦ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن من المقرر إجراء استعراض استراتيجي للبعثة في صيف عام ٢٠١٨ على أن يلي ذلك استعراض لملك الموظفين المدنيين إذا أوصي بذلك نتيجة للاستعراض الاستراتيجي. وإذ تأخذ اللجنة في الاعتبار الاستعراض الاستراتيجي المقبل للبعثة وإمكانية إجراء استعراض لملك الموظفين المدنيين، توصي بعدم الموافقة على التحويل المقترح في الوقت الحالي.

٢٢ - ومن المقترح أيضا نقل ٣٦ وظيفة وإعادة ندب ١٦ وظيفة، ويرجع ذلك أساسا إلى تحديد الأولويات الجغرافية للبعثة والهيكل المنقح للمكاتب الميدانية. وفي حين ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على عمليات النقل وإعادة الندب المقترحة، تتوقع من الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل عن الميزانية معلومات تفصيلية عن نتائج إعادة ترتيب الأولويات والهيكل المنقح. وترد ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن هياكل دعم البعثة في تقريرها عن القضايا الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة

٢٣ - تذكر اللجنة الاستشارية برأيها أنه، كمبدأ عام، ينبغي مراجعة استمرار الحاجة إلى الوظائف الشاغرة منذ سنتين أو أكثر واقتراح استبقائها أو إلغائها في جميع الميزانيات المقترحة (انظر الوثيقة A/70/742، الفقرة ٤٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن هناك ١١١ وظيفة في البعثة شاغرة منذ سنتين أو أكثر، يقترح إلغاء ٣٦ منها ونقل اثنتين، في حين أن الوظائف الأخرى هي في مراحل مختلفة من عملية التعيين. وأبلغت اللجنة أيضا أن البعثة أجرت استعراضا لهذه الوظائف في سياق إعداد الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة أن البعثة أجرت استعراضا للوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، وأن تقرير ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ يقترح إلغاء ما إجماليه ٢٢٧ وظيفة، بما في ذلك ٣٦ وظيفة شاغرة منذ فترة طويلة. واللجنة على ثقة في أن البعثة ستواصل استعراض الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، وستقترح استبقائها أو إلغائها في تقرير الميزانية المقبل. وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة أن يكفل الأمين العام ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (انظر الوثيقة A/71/836، الفقرة ١٠٨).

٢٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
(٣٠٠,٩٥٥,٣٠٠)	٢٥٤ ١٧٠ ٠٠٠	٢٨٥ ١٢٥ ٣٠٠
التكاليف التشغيلية		

٢٥ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٢٥٤ ١٧٠ ٠٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ٣٠ ٩٥٥ ٣٠٠ دولار، أو ١٠,٩ في المائة مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويعزى الانخفاض المقترح أساساً إلى انخفاض الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) العمليات الجوية (٢٧ ٨٧٣ ٣٠٠ دولار، أو ٣١,٥ في المائة)، بسبب انخفاض تكاليف الأسطول المضمونة وعدد ساعات الطيران، والانخفاض المتوقع في استهلاك الوقود وعدم تجديد ترتيب طلب التوريد لمنظومة جوية غير مأهولة؛ و (ب) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٦ ٦٠٣ ٩٠٠ دولار، أو ٢٩,٩ في المائة)، نتيجة لانخفاض التكاليف المتعلقة بالشركاء المنفذين والمنح بسبب انخفاض عدد الأنشطة البرنامجية، والانخفاض المتوقع في تكاليف الشحن، وعدم الحاجة إلى الخدمات الأخرى (انظر الوثيقة A/72/779، الفقرتان ١٧٥ و ١٨٠).

المرافق والهياكل الأساسية

٢٦ - يضمّن الأمين العام في تقريره طلباً بتوفير مبلغ ٨٩ ٥٦٧ ٦٠٠ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ٢١ ٤٠٣ ٠٠٠ دولار أو ٣١,٤ في المائة مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن الموارد المقترحة تشمل مبلغاً قدره ٤ ٦٦٥ ٢٠٠ دولار لشراء مولدات ومعدات كهربائية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ ٨٢٩ ٥٠٠ دولار أو ١٥٤,١ في المائة مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغت النفقات تحت هذا البند ١٧٣ ٩٠٠ دولار. وطلبت اللجنة مبررات كافية للزيادة المقترحة أخذاً في الاعتبار انخفاض الإنفاق في الفترة الحالية، ولكنها لم تحصل على هذه المبررات. ولذلك توصي اللجنة بخفض نسبة ١٠ في المائة، بمبلغ ٢٨٣ ٠٠٠ دولار، من الزيادة المقترحة للموارد المقترحة في إطار اقتناء المولدات والمعدات الكهربائية.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه يُقترح رصد مبلغ قدره ١١ ٣٥٦ ٧٦٣ دولار للمنظومات الجوية غير المأهولة في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ويشمل ذلك مبلغ ١١ ٢٥٦ ١٠٣ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (خدمات الأمن)، ومبلغ ١٠٠ ٦٦٠ دولار تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الموارد المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (خدمات الأمن) تبلغ ١٥ ٤٠٠ ٩٠٠ دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣ ٩٦٩ ٧٠٠ دولار أو بنسبة ٣٤,٧ في المائة مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن معدلات استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ كانت بنسبة ٤,٣ في المائة في أيار/مايو ٢٠١٧ وبنسبة ٧٥,٠ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بينما

يبلغ معدل الاستخدام في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، نسبة ٦٤,٥ في المائة. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها انخفاض معدل استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، فإنها توصي بتخفيض نسبته ١٠ في المائة في الزيادة المقترحة، البالغ قدرها ٣٩٧ ٠٠٠ دولار، للموارد المقترحة للمنظومات الجوية غير المأهولة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (خدمات الأمن).

٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تحت بند التشييد والتعديل والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية من المعلومات المقدمة إليها أن الميزانية المقترحة تتضمن مبلغاً قدره ٨٠٠ ٠٩٤ ١٤ دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣٠٠ ١٥٨ ٤ دولار أو بنسبة ٤١,٨ في المائة مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغت النفقات تحت هذا البند ٩ ٢٧٤ ٥٠٠ دولار. ولم تُقدّم إلى اللجنة مبررات كافية لمستوى الزيادة المقترح، ولذلك فإنها توصي بتخفيض نسبته ١٠ في المائة في الزيادة المقترحة، البالغ قدرها ٨٠٠ ١٥٤ ٤ دولار، للموارد المقترحة تحت بند التشييد والتعديل والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية.

النقل البري

٢٩ - تبلغ الموارد المقترحة للنقل البري ٦٠٠ ١٥٠ ١٧ دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ٣٠٠ ١١٠ دولار أو ٠,٦ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن الموارد المقترحة تشمل مبلغاً قدره ٦٠٠ ٦٦٠ ١٢ دولار مخصصاً للوقود والزيوت ومواد التشحيم، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٤٨ ٢ دولار أو بنسبة ٢١,٦ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن النفقات تحت هذا البند بلغت في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ما قدره ٨٠٠ ١٠١ ١١ دولار، بينما بلغت في الفترة الحالية، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، ما قدره ٢٠٠ ٦٩١ ١٠ دولار. واللجنة غير مقتنعة بأن مستوى الزيادة المقترح تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم له ما يبرره، وتوصي بتخفيض الزيادة المقترحة، البالغ قدرها ٩٠٠ ٢٢٤ ٢ دولار، بنسبة ١٠ في المائة.

٣٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في عدد المركبات في أسطول مركبات البعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تُعزى جزئياً إلى تنقيح النسب الموحدة. وللتجاوب مع هذه النسب المنقحة، قامت البعثة بتخفيض مستوى خططها لاقتناء واستبدال المركبات وستقوم بالتخلص من المركبات المتعطلة، ومن المتوقع أن تكون مركبات البعثة في حدود النسب الموحدة بحلول نهاية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة ستواصل الاعتماد على المركبات الرباعية الدفع بسبب سوء أحوال الطرق في جميع أنحاء منطقة عمليات البعثة، ونظراً لأن سيارات الركاب من نوع سيدان أو كروس أوفر لا تتناسب مع وعورة الأراضي وستؤدي إلى تكاليف صيانة أعلى وإلى التخلص منها في وقت مبكر.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأ بتوصياتها الواردة في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

المبادرات البيئية

٣٢ - يشير الأمين العام إلى أن البعثة ستواصل تنفيذ برنامج بيئي شامل، بما في ذلك مشاريع إدارة النفايات وتركيب محطات الترميد، وشبكات الطاقة الفولطاضوئية الهجينة، وإضاءة تعمل بالصمامات الثنائية الباعثة للضوء ووحدات تكييف الهواء الموفرة للطاقة، بالإضافة إلى تركيب جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي الذي يُتوقع إنجازه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويفيد الأمين العام أيضا بأن البعثة ستتركز على استخراج المياه الجوفية على نحو مستدام، وتركيب عدادات المياه ورصد الأداء المستهدف في مجال الاستخدام اليومي للمياه لكل شخص، مع إجراء عمليات التفتيش البيئية وإعطاء الأولوية لإجراءات المتابعة المطلوبة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧).

٣٣ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة ممثلة جزئيا للسياسة البيئية المعتمدة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني. وأبلغت اللجنة بأنه لا تزال هناك تحديات في مجال إدارة النفايات، حيث لا يوجد في البلد سوى مدفن واحد للنفايات يعمل بشكل جزئي ولا توجد فيه محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي. وتقوم البعثة حاليا بتركيب محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وخزانات التعفين في جميع مواقع البعثة. وفيما يتعلق بتلوث التربة، أبلغت اللجنة بوجود بقع صغيرة من التربة الملوثة تحت معظم المولدات وخزانات الوقود، وبأن البعثة ستعمل على إزالة التربة الملوثة ومعالجتها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن التخلص من المركبات والمعدات يشكل إحدى الصعوبات التي تواجهها البعثة، وهي الآن في المراحل الأخيرة من عملية مناقصة تجرى للتعاقد مع مقول خردة يقوم باقتناء خردة المركبات وقطعها من البعثة وإعادة تدوير المعدن وبطاريات المركبات والإطارات.

٣٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات قد أوصى بأن تذكر الإدارة البعثات بمنع تلوث التربة وضمان التقيّد بالأحكام الإدارية واستخدام مصادر الطاقة المتجددة (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٤٣٢ و ٤٤٠ و ٤٤٧). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل الامتثال الكامل للسياسة البيئية التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، وإنجاز المشاريع البيئية للبعثة في مواعيدها المقررة، بما في ذلك في ما يتعلق بإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وخزانات التعفين وتلوث التربة وإعادة التدوير ومصادر الطاقة المتجددة.

الأنشطة البرنامجية الأخرى

٣٥ - تُقدّم معلومات عن الأنشطة البرنامجية الأخرى المقترح اتخاذها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرتين ١٦١ و ١٦٢ من تقرير الميزانية. وتبلغ الموارد المقترحة ٧ ٧٠٢ ٠٠٠ دولار، وتشمل ٤ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار للمحكمة الجنائية الخاصة، و ١ ٢٤٧ ٠٠٠ دولار للعدالة والإصلاحات، و ٦٩١ ٠٠٠ دولار لحقوق الإنسان، و ٣٦٣ ٠٠٠ دولار للشؤون المدنية، و ٣٥٠ ٠٠٠ دولار لتدريب الشرطة، و ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لإصلاح قطاع الأمن. وعند الاستفسار عن المحكمة الجنائية الخاصة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه كان من المقرر أن تقدم البعثة والشركاء الدوليون الآخرون الدعم المالي والتشغيلي والتقني في المراحل الأولى من وجود المحكمة، على أن يلي ذلك تمويل من البلد المضيف.

وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة بأن البعثة تعمل الآن على استقطاب جهات مانحة خارجية لدعم أنشطة المحكمة في الأجل الطويل، نظرا لأن من غير المحتمل أن تتمكن الدولة من تمويل هذه المؤسسة في المستقبل القريب.

٣٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قدمت ملاحظات وتوصيات سابقا بشأن الأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في تقريرها الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (انظر A/71/836، الفقرات من ١٧٦ إلى ١٧٩). وتكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى توجيهات شاملة بشأن: (أ) إيضاحات بشأن أنواع النشاط البرنامجي المقرر تمويلها من بعثات حفظ السلام؛ (ب) تبريرات بأن الأنشطة تدعم تنفيذ المهام الصادر بها تكليف في كل بعثة؛ (ج) الميزة النسبية للبعثة في تنفيذ هذه الأنشطة وكذلك أنشطة الشركاء المنفذين؛ (د) الترتيبات التعاقدية القائمة مع الشركاء المنفذين؛ (هـ) آليات مناسبة للرقابة والحوكمة والإبلاغ. ولئن كانت اللجنة الاستشارية تلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يقدم معلومات وافية بشأن النطاق والمعايير والحوكمة والإجراءات المحاسبية للأنشطة البرنامجية الممولة من عمليات حفظ السلام، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠، فهي لا تعترض على الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية الأخرى في هذه المرحلة. وتقدم اللجنة مزيدا من الملاحظات والتوصيات بشأن الأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ في آخر تقرير لها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

خامسا - الاستنتاج

٣٧ - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/72/637). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٦٠٠ ١١١ ٤٩ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٧٠٠ ٦٧٦ ٣٣ دولار والمتعلقة بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٨ - وترد في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/779) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرة ٢١ والفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ أعلاه، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٩٠٠ ٢١١ ٩٤٤ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/637)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/779)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.8)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧١ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى
- قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧)